الكنيست زفولون هامر : « انني لواثق ان هذا الجمهور الماثل امامي باستطاعته ان يفرض على الحزب ، السعي لتأليف حكومة طوارىء وطنية ، هذا المطلب الحيوي جدا في الظروف الراهنة » (ر.١٠١٠ — ٧٤/١/١٣ ، ملحق ٤٣٥) . ويبدو ان الضغوطات الداخلية في المفدال حول هـــذا الموضوع ، وحول مسألة السيادة الاسرائيلية على الضفة الغربية والمطالبة بتعديل قانون « من هو اليهودي » قد اجبرت قيادة الحزب على التشدد فيما يتعلق بالمطلب الاخير وعدم قبول كافـــة الاقتراحات للتوصل الى حل وسط .

وهكذا ، فبالنسبة لشكل الحكومة، فان الاتجاه الغالب يسير نحو محاولة تشكيل حكومة على غرار الحكومة السابقة ، مع الترحيب بدخول الجبهة الدينية التوراتية الى الائتلاف ان رأت هي ذلك . لكن الجبهة الدينية التوراتية وقيادتها السـياسية تخضع في هذا الامر الى قرار مجلس كبار حكماء التوراة الذي وضع شرطين لموافقته على دخـول الجبهة للائتلاف : الاول ، تعديل قانون « من هو اليهودي » ، والثاني الغاء تجنيد الفتيات في الجيش الاسرائيلي . وقد استبعد المجلس امكانية عقد اتفاق مع المعراخ ، تمنع الجبهة بموجبه تأييدها للمعراخ في الكنيست في المواضيع السياسية. وفيما يتعلق بامكانية دخول الجبهة للائتلاف دون المفدال قال الحاخام مناحيم باروش « أعتقد باننا لن ننضم ابدا ، ولا أعتقد ان احدا يمكن ان يقترح علينا امرا كهذا . فاذا كان المفدال لا يستطيع الانضمام الى الائتلاف بسبب قضايا الدين والدولة ، فكيف يمكن ان ننضم نحن الى ائتلاف كهذا ! » (ر.١٠١٠ — ٧٤/٢/٦ ، ملحق ٤٥٥).

أما الاحرار المستقلون وحركة حقوق المواطن فانهم وان كانوا لا يضيرهم الدخول في ائتلاف مع المفدال والجبهة الى جانب المعراخ في حالة عدم خضوع الاخير لمطالب المتدينين الدينية فانهم في نفس الوقت على استعداد لتشكيل ائتلاف مقلص مع المعراخ اذا وافق المعراخ على ذلك .

القضايا الاخرى

أما بالنسبة للقضايا الاخرى مثل السـياسة الاقتصاديـة والاجتماعية ، ومسـألة اقامة لجنة وزارية لشؤون الامن القومي ، وتقليص عـــدد الوزارات فانه يبدو انها لن تشكل عائقا أمـام امكانية تشكيل الحكومة ، حيث ان المعراخ أبدى استعداده لطرح موضوع اقامة لجنة وزاريـــة لشؤون الامن ومجلس للامن القومي على الحكومة الجديدة لتتخذ قرارا بشأنهما . ومن المعلوم ان هذين المطلبين يقف وراءهما كل من المفدال والاحرار المستقلين .

أما بالنسبة للمواضيع المتعلقة بالسياســة الخارجية والامنية فيبدو ان هناك اتفاقا حول الخطوط الاساسية للحكومة الحالية ، بما في ذلك قرارات الحكومة والكنيست بهذا الخصوص مثل تأييد قرار ٢٤٢ بناء على التفسير الاسرائيـلي للقرار ، وقرار وقف اطلاق النار ، وفك التحام القوات على الجبهة المصرية ومسألة الاشتراك في مؤتمر جنيف واسكان وتطوير القدس . وقد صرح سكرتير المفدال ان لحزبه تحفظا حول قضـايا السياسة الخارجية والامنية وهو ان حزبه لا يوافق على التنازل عن السيادة الاسرائيلية على الضفة الغربية ولذلك فقد تقرر انه يحق للمفدال ان يتصرف حسب رغبته في حال اتخاذ الحكومة قرارا بالتنازل او الانسحاب . كما اتفق على اعطاء المفدال حق الادلاء ببيان حول هذا الموضوع في الكنيست (ر.١٠١٠ — ٧٤/٢/٧ ، ملحق ٤٥٦). ورغم موقف المفدال هذا ، فان حزب العمل لا يعتبر ذلك امرا ملحا يتطلب الحسم حيث ان الحزب ذاته لم يتخذ بهذا الشأن قرارا واضحا يتعـدى عموميات الموقف الاسرائيلي الرسمي بهـــذا الخصوص ، ذلك الموقف الذي يحظى ايضا بتأييد الاحرار المستقلين وكافة أجنحة حزب العمل . ومع هذا فان هذه القضية تبقى بمثابة قنبلـة موقوتة في جسم الحكومة الاسرائيلية اذا ما شارك المتدينون على اختلافهم فيها .

عقـدة العقـد !

أما عقدة العقد في المفاوضات الائتلافية فكانت كما سبق وأشرنا في البداية ، مسألة تعديل قانون « من هو اليهودي » وبعض المسائل الاخـرى المتعلقة بالشؤون الدينية مثل تشريع الامـوات والعمل يوم السبت وتجنيد الفتيات للجيش ونشاط المبشرين ، غير ان هذه القضايا الاخيرة غـــير مستحيلة ويمكن ايجاد تسوية فيها بشكل او بآخر. والخلاف حول مسألة « من هو اليهودي » يكمن في مطلب الفئات الدينية بان يضاف الى القانون